وهو أي القسم الثاني هو موجود في المحل وغير مفتقر الى المخصص صفات
مولانا جل وعز العلية وإنما وجب قيامهما بالذات لأن كونهما صفات يوجب
استحالة قيامهما بأنفسهما لما يلزم عليه من قلب الحقائق إذ حقيقة
الصفة تستلزم موصوفا يتصف بها فلو قامت بنفسها لم تكن صفة
لأن مفارقة الصفة لحقيقتها محال فقيامها إذا بنفسها الذي استلزم
مفارقتها لحقيقتها نفسها محال فتعين أن تقوم بمحل هو موصوفها إذ
لا معنى لكونها صفة لموصوف إلا قيامها به ولو لم تقم به لم يمكن أن تكون
صفة له دون غيره لما يلزم عليه من الترجيح بلا مرجح فتأمل وإنما عدل
المولف عن ذكر الافتقار الى الذات في صفات المولى تبارك وتعالى لما
ذكر في الشرح من أن الافتقار والفقر يقتضيان لغة وعرفا الحاجة
الى أمر مفقود يطلب حصوله فيقال الجائع يفتقر الى الأكل فإذا أكل
وشبع لم يوصف بالافتقار الى الأكل وكذا يقال العريان يفتقر الى
الكسوة فإذا اكتسى لا يطلق عليه الافتقار الى الكسوة ونحو ذلك
ولا شك أن صفات مولانا جل وعز ليس يصح فيها
الافتقار لأنه إن كان لتحصيل وجودها فوجودها حاصل واجب
غني عن الفاعل أزلا وأبدا وإن كان لتحصيل وجود موصوفها وهو
ذات مولانا جل وعلا فهو أيضا حاصل واجب لا يتصور عدمه أزلا ولا
أبدا غني عن كل ما سواه ومفتقر إليه كل ما عداه فمعنى الافتقار إذا لا
يتصور في الذات ولا في صفاتها فيمتنع إطلاق لفظه على الصفات الأزلية
ولما كان بين الموجود والممكن عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما في الأجرام
والأعراض الموجودة وانفراد الموجود في ذات الله وصفاته المعاني وانفراد

الممكن

الممكن في الجائز المعدوم غلب الكلام على الموجودات بالممكنات فقال
والممكنات أي الجائزات المتقابلات أي المتنافرات التي يقبل الجرم كل
واحد منها بدلا عما يساويه في القبول منا جره ستة أحدها الوجود والعدم
ولا يمكن اجتماعهما لتنافرهما وثانيها المقادير جمع مقدار كالطول والقصر
وثالثها الصفات جمع صفة كالبياض والسواد ورابعها الأزمنة جمع زمان
كالغدو والعشي وخامسها الأمكنة جمع مكان كمكة والمدينة وسادسها
الجهات جمع جهة كاليمين والشمال يعني أن الجرم اختص من كل متقابلين
متساويين في القبول بأحدهما وترجح له عن صاحبه ورجحان أحد المتقابلين
المتساويين عن مساويه بلا مرجح مستحيل لأنه جمع بين متنافيين وهما
رجحان أمر بنفسه عن مقابله ومساواته له بنفسه أيضا فتعين على
سبيل القطع واليقين افتقار كل جرم الى مخصص أي فاعل يخصصه
بالوجود بدلا عن العدم مساويه في القبول وبالمقدار المخصوص بدلا
عن سائر المقادير وبصفة مخصوصة بدلا عن سائر الصفات المتقابلات
لتلك الصفة وبالوجود في زمن معين بدلا عما يقابله من الأزمنة
وفي مكان مخصوص بدلا عما يقابله من الأمكنة وبجهة مخصوصة
بدلا عما يقابلها من الجهات وبهذا يتضح أن كل جرم من أجرام العوالم
العلوية والسفلية حادث مفتقر الى المولى العظيم افتقارا ضروريا
لأنها يشهد بوجوب حدوثه وافتقاره الى المولى جل وعز اختصاصه
بالوجود بدلا عن العدم الذي يقابله وفيما اتصف به كثير من أمثاله
المتخيلة ويشهد أيضا بذلك مقداره المخصوص وصفته المخصوصة وزمانه

Copyright © King Saud University